اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الاستثمار في أزمة!

كنت إلى وقت قريب من أشد المتحمسين والمتفائلين بمستقبل الاستثمار، بمستوى تفاؤل وحماسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي الاعرجي، وفي اكثر من لقاء صحفي جمعني بالاعرجي كنا متفقين على ان قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة يعد من أفضل قوانين الاستثمار في المنطقة، لكن يبدو ان التجربة العملية الصعبة التي خاضتها الهيئة الوطنية للاستثمار جعلت رئيسها يعدل عن رأيه السابق ويدعو الى جملة من التعديلات لقانون الاستثمار الحالي، في استقراء جديد لمتطلبات المرحلة، وهذا يعد بطبيعة الحال انعطافاً مهماً ولافتاً للنظر في المسار المؤسساتي للاستثمار كفكر، وكتطبيق عملي، كان الاجدى بالهيئة ولاسيما المستشارون العاملون فيها استقراء الوضع مسبقاً وقبل هذا الوقت الطويل الذي مر على انطلاقتها وعملها الدؤوب، مع علمي ومعرفتي عن كثب بالجهد الكبير الذي تضطلع به الهيئة بشخص رئيسها وفريق عمله الاخرين.

والذي جعلني اتوقف ازاء دعوة رئيس الهيئة في ملتقى الطاقة الاخير بان الضرورة تستدعي تعديلات مهمة على حيثيات قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ هو التشخيص المتأخر من قبل الهيئة، في وقت ان الاستثمار أحوج ما يكون الى المناخ الخصب والملائم للتفعيل، انطلاقاً من اهميته القصوى للقطاعات الاقتصادية كافة، لكن هذا الانعطاف وان بررته الحاجة والظروف الاخرى المحيطة بمسارات الاستثمار، كان يفترض ان تحدد تفصيلاته بوقت مبكر من قبل المستشارين العاملين في الهيئة، ويجري التعامل مع المتغيرات بشكل مستمر سعياً لخلق الفرص الاستثمارية المثلى امام الشركات العالمية المتطلعة لدخول سوق العمل العراقية.

ومن هنا نرى ان الاستثمار حقاً يمر بأزمة، وهذه الازمة هي ازمة فكر تخطيطي، فضلاً عن ازمة تطبيق عملي، وهذا ما أفرزته التجربة الماضية، لاننا لا يمكن ان نغفل أو نستغفل المستهلك والجمهور العريض الذي ينتظر الاستثمار الحقيقي في بلد واعد وطموح وزاخر بالاستثمار والفرص الهائلة في القطاعات الاقتصادية والخدمية والاعمارية كافة، حيث نتطلع لأن تقدم الهيئة الوطنية للاستثمار هذه المؤسسة الطموحة المتحمسة ان تضع النقاط على الحروف وتعمل على التشخيص الدقيق وان كان متأخراً، وتضع العلاجات الناجعة للعراقيل التي تعترض عملية الاستثمار سواء اكانت قانونية ام فنية والتي تعد المصد امام ولوج الشركات الاستثمارية الدخول الى ساحات العمل في مجمل المشاريع التي تتضمنها الخريطة الاستثمارية.

حذروا من زحف الصحراء إلى المناطق الخضراء

مختصون لـ (المدى): ضرورة توسيع الرقعة الزراعية لمكافحة التصحر

□ بغداد /احمد عبدربه

التصحر.. كارثة لا حلول لها في جعبة الحكومة

شهدت المدن العراقية مؤخرا هبوب عواصف رملية من جهات عدة عززت ظاهرة التصحر في مناطق عدة من العراق.ودعا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري الى ضرورة القضاء على ظاهرة التصحر عن طريق عمليات التشجير ومكافحة التملح في التربة فضلاً عن الاهتمام بالتنمية الزراعية ضمن برنامج زمني محدد.

وقال الصوري لـ (المدى): ان هذه الظاهرة قديمة حديثة مبيناً انه منذ الخمسينات من القرن المنصرم سعت الحكومات الى وضع خطط متعددة كتشجير الحدود العراقية بحزام اخضر من اجل تلطيف الجو ومنع التصحر لافتاً الى ان الحروب الاخيرة دمرت الكثير من هذه الواحات والمناطق الخضراء في البلد.

وأضاف الصوري: ان برنامج التصحر يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار ادارة المياه منها بالاضافة الى الاعتناء بالاراضي الزراعية ومكافحة الامراض التي قد تتعرض اليها التربة.

من جانبه قال وكيل وزارة الزراعة صبحي الجميلي لـ (المدى): ان الوزارة تسعى الى مكافحة التصحر عن طريق المشاريع الاستثمارية والتشغيلية كتثبيت الكثبان الرملية من خلال تنمية المراعي الطبيعية ونشر الواحات الخضراء واعادة الغطاء النباتي للحد من الزحف الصحراوي مبيناً ان بعض المشاريع مشتركة مع سوريا والاردن كحوض الحماد.

واضاف الجميلي: ان العمل جاء بالتنسيق مع وزارتي البيئة والموارد المائية تحت اشراف متخصصين في هذا الجانب.

ويذكر ان نسبة الأراضي المتصحرة في غالبية مناطق العراق تبلغ ٥٠٪ بسبب الإهمال والقطع العشوائي والرعي الجائر وقلة المياه وتدهور الغابات.

وكشفت وزارة الزراعة في وقت سابق عن رصد مبالغ مالية لتنفيذ أربعة مشاريع إستراتيجية فيما يتعلق بمكافحة التصحر مشيرة الى ان ذلك يأتي على خلفية استمرار تنامي ظاهرة التصحر في الأراضي الزراعية الأمر الذي دعا إلى وضع آليات علمية للقيام بمشاريع استصلاح الأراضي تأخذ على عاتقها تنفيذ عوامل انخفاض ظاهرة التصحر في الأراضي ذات التقشر السطحي للتربة.

ويحذر خبراء في البيئة من ظاهرة التصحر وازدياد العواصف الترابية في العراق، مطالبين الحكومة بوضع خطة إستراتيجية لمعالجة تلك الظاهرة.

عن طريق الاهتمام بالغابات والمساحات الخضراء وإقامة الأحزمة الوقائية ذات الأغراض المتعددة، إضافة إلى زيادة المزارع الكبيرة في أطراف المدن ومراكزها"، فضلاً عن توعية المواطن حول أهمية المساحات الخضراء في المدن التي تساعد على تحصين البيئة من مخاطر التصحر.

ويعاني العراق في السنوات الأخيرة من ازدياد موجات الجفاف و التصحر في ظل التغيرات المناخية الكونية التي تجتاح الكرة الارضية والتدهور البيئي بجميع مكوناته والاختلال في التنوع الاحيائي وانحباس الامطار في اجزاء واسعة من العالم الى جانب الفيضانات والاعاصير في مناطق اخرى،

ويتعرض العراق الى اجواء غريبة تتمثل في موجات من الغبار جراء هبوب عواصف رملية كثيفة جدا تسببها مرتفعات ومنخفضات جوية قادمة من شرق البحر المتوسط والخليج العربي ناتجة عن الاختلال في درجات الحرارة. العواصف الرملية التي كانت تحدث في السابق بشكل محدود وفي مناطق محدودة وفي فصول معينة اصبحت تتكرر وتغطي معظم مناطق العراق الذي لم يشهد مثل هذه العواصف من قبل سواء من ناحية الكم او النوع.

الأعرجي يدعو إلى إعادة النظر بقوانين الاستثمار

□ بغداد /المدى

واضاف الاعرجي ان الهيئة قدمت مؤخرا ورقة عمل الى لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، تحدد الإجراءات المطلوب اتخاذها في تعديل تلك القوانين، فضلا عن منح صلاحيات اكبر لمندوبي الوزارات في الهيئة، لتفعيل عمل النافذة الواحدة وتوفير البنى التحتية للمشاريع الاستثمارية بغية ضمان نجاحها وانجازها بالتوقيتات الزمنية المحددة لها.

وتابع الاعرجي ان الهيئة عملت منذ اليوم الاول لاعداد الخارطة الاستثمارية على اشراك جميع الوزارات، وفي مقدمتها وزارة النفط، من خلال تضمين الفرص الاستثمارية القطاعية والتي تم تحديثها مرتين خلال العام الماضي وبداية هذا العام، لتأخذ دورها في مجال الترويج لهذه الفرص".

وبين ان للقطاع الخاص دورا مهما في تطوير عمل قطاع الطاقة في العراق، لكنه لم يؤد دورا بارزا في التنمية الاقتصادية خلال ثلاثة عقود من القرن الماضي، بسبب السياسة العامة التي اديرت بها اقتصاد العراق"، مبينا ان "تفعيل قانون الاستثمار المعدل سيكون كفيلا باعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص في الاسهام بالكثير من المشاريع المدرجة ضمن الخارطة الاستثمارية".

واوضح ان "الهيئة تعمل على تفعيل المادة ٩ / ثامنا من قانون الاستثمار والتي تنص على تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم، ولقد شكلت الهيئة لجنة تتضمن ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف الخاصة لوضع الآليات المناسبة لعملية القروض الميسرة.

في غضون ذلك حملت حكومة بغداد المحلية الهيئة الوطنية للاستثمار، مسؤولية ما اسمته بعزوف الشركات الاجنبية عن الدخول الى العراق والاستثمار في مشاريع عدة، مشيرة الى ان الهيئة تضع العراقيل امام تفعيل قانون الاستثمار.

وأعلنت هيئة الاستثمار الوطنية في وقت سابق أن العائق أمام استقطاب الشركات الاستثمارية، هو عائدية الأرض وعدم حماية الأموال التابعة للمستثمرين.

وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي بحسب (آكانيوز) كنا نعول على المشاريع الكبيرة التي يمكن ان تستقطب عمالة عراقية كبيرة وتقلل نسب البطالة ومنها مدينة بسمايا التي لا تزال معطلة ومبهمة مشيرا الى ان هيئة الاستثمار الوطنية عملها عمل بطيء لا ينسجم مع العجز الكبير في المشاريع وحاجة البلاد الى الاستثمار".

واضاف الزيدي انه "لغاية الان لم تنجح هيئة الاستثمار الوطنية بمشروع واحد في بغداد على الرغم من المشاريع الكثيرة التي قدمت لها ومنذ وقت مبكر".

وتابع ان الشركات تحتاج الى ضمانات لم تنجح الهيئة بتقديمها لها او توفير مناخات ملائمة للاستثمار والتي حولت محافظاتنا الى مناخات جذب طرد وليست مناخات جذب للمستثمر"، مبينا ان هذا نتيجة عدم تفعيل قانون الاستثمار على الرغم من ان هذا القانون من افضل القوانين في المنطقة لكن امامه ألغاما وعراقيل ومنها القوانين السابقة ".

يذكر ان هيئة الاستثمار قد أكدت العام الماضي أن عام ٢٠١١ سيشهد تطورا في العمل الاستثماري في البلاد خاصة في تنفيذ المشاريع الخدمية، مبينة أن مشاريع السكن والخدمات الأساسية ستكون من أولويات عملها.

وأعلنت الحكومة في شباط الماضي أنها أوعزت بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المعنية بالاستثمار والتنمية التي أهملت بسبب انشغالها في الملف الأمني في السنوات السابقة.

دعوات برلمانية إلى ضرورة عقد مؤتمر لحل أزمة السكن

□ بغداد /المدى

دعا مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل الى ضرورة عقد مؤتمر اقتصادي شامل لحل أزمة السكن في البلاد من خلال تنفيذ مشاريع اسكانية سواء بطريقة الدفع الاجل أو المباشر، منتقداً الحكومة لعدم قدرتها على حل أزمة السكن.

وقال خليل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن أزمة السكن في البلاد اصبحت من المشكلات التراكمية التي تزداد سنوياً مع زيادة عدد السكان، رغم الوعود الكثيرة لحلها، كمشروع بناء مليون وحدة سكنية أو المشاريع واطئة الكلفة التي ما زالت غائبة عن ارض الواقع، نتيجة عدم جدية تنفيذها.وأضاف: يجب عقد مؤتمر اقتصادي استثنائي خاص بقطاع الاسكان، لوضع الحلول الجذرية لأزمة السكن التي طالت على المواطنين منذ ثمانينات القرن الماضي، رغم وجود اموال وفيرة وشركات عالمية كبيرة مستعدة لانشاء مشاريع اسكانية في عموم العراق. ويعد السكن من أهم هياكل بناء الدولة والمجتمع، ويرتبط ارتباطا جدليا وثيقا بالتحضر و"التمدن" وتطور المجتمعات بمختلف تشكيلاتها الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، وان مفهوم "التمدن" في عالمنا المعاصر يحتم على الدولة العراقية والحكومة توفير السكن المناسب والمريح للمواطن العراقي وباسعار رمزية مدعومة تتناسب مع دخله وعدد افراد اسرته وهذا حق يضمنه القانون ويتضمنه الدستور وهو من واجبات واولويات الحكومة العراقية.

ويذكر أن العراق يمر بأزمة سكن خانقة، حيث سبق لوزير الاعمار محمد الدراجي أن قال في وقت سابق: إن حاجة العراق الفعلية من الوحدات السكنية تتجاوز ثلاثة ملايين وحدة سكنية كمرحلة ضرورية لمعالجة أزمة السكن ووضع الحلول اللازمة لها.

المالية: عقود جديدة في خور الزبير

□ بغداد /المدى

وقعت وزارة المالية عقداً مع (ام.جي.ام لاينز) الايطالية لإنشاء مشروعين استثماريين في المنطقة الحرة بخور الزبير بالبصرة.

وقالت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية في بيان صحفي إن شركة (ام.جي.ام لاينز) الايطالية أبرمت عقدين لاستثمار مشروعين في مجال النقل والشحن البحري. والمشروع الاول هو تجاري وبمساحة مقدارها ٣١٤٠ م٢ والمشروع الثاني خدمي وبمساحة ٤٠٢م٢.

وخور الزبير من المناطق الصناعية الكبرى إذ تحتوي بالإضافة إلى ميناء خور الزبير على مجموعة من المعامل والشركات مثل معمل البتروكيمياويات ومعمل الأسمدة الجنوبية ومعمل الحديد والصلب والغاز السائل.

وللعراق ثلاث مناطق حرة عاملة هي المنطقة الحرة في البصرة بخور الزبير وفي نينوى في فلفيل والمنطقة الحرة في القائم بمحافظة الانبار.

ولم تفصح الهيئة عن قيمة العقد لكنها قالت إنها مستعدة "لتقديم كافة التسهيلات والامتيازات لإنجاح عمل المستثمرين والشركات المحلية والعربية والأجنبية.

ويسمح قانون المناطق الحرة في العراق بممارسة النشاطات الصناعية وعمليات التجميع والتصنيع وإعادة التعبئة والخزن والتصدير والتجارة والخدمات والنقل بكافة أنواعه ونشاطات العمل المصرفي والتأمين والخدمات التكميلية والمهنية المساعدة.

التخطيط: تحديث جديد لبيانات إستراتيجية الفقر

□ بغداد / المدى

تعكف وزارة التخطيط والتعاون الانمائي على جمع البيانات الكاملة لتحديد مستوى الفقر في العراق، مبينة انها ما زالت تعتمد بيانات عام ٢٠٠٧ التي كانت تشير الى ان مستوى الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ ٢٣ ٪ من مجموع سكان العراق.

وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ"شفق نيوز"، ان الوزارة بدأت منذ بداية عام ٢٠١٢ بجمع بيانات لتحديد مؤشرات الفقر في العراق، على أن تنتهي من ذلك نهاية العام الحالي"، موضحا ان "نسبة التضخم هذا العام قد بلغت الى نسبة ٨٪، ويعد هذا الرقم ضمن المؤشرات المنطقية والمعقولة عالمياً ونسبة الى دول المنطقة المحيطة بالعراق".

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في وقت سابق عن "فشل" الخطة الخمسية في العراق، مشيرة إلى إعادة صياغتها مرة أخرى بالاستفادة من الأخطاء.وقال مدير البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في العراق بيتر باتشيلور لـ"شفق نيوز" إن هناك إعادة صياغة للخطة الخمسية الوطنية التي أعدتها الحكومة العراقية في عام ٢٠١٠ لعدم وجود إحصائيات وأرقام لقاعدة البيانات.

واضاف الهنداوي ان وزارة التخطيط ما زالت تعتمد بياناتها التي صدرت عام ٢٠٠٧ والتي كشفت عن ان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد بلغ ٢٣٪ من مجموع سكان العراق"، مردفا ان "مستوى متوسط دخل الفرد العراقي قد بلغ عام ٢٠١٢ الى ٣٠٠٠ دولار سنوياً".

وأكدت وزارة التخطيط في وقت سابق، على أن محافظة المثنى الأكثر فقراً في المحافظات العراقية تليها الديوانية وصلاح الدين وذي قار على الترتيب.

وبحسب وزارة التخطيط فإن تخفيف الفقر بحاجة إلى ٣٠ مليار دولار في موازنة عام ٢٠١٢ حسب توصيات البنك المركزي.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق أن نسبة الفقر في العراق تصل إلى ٢٣٪ مؤكدة أنها تعمل على خلق فرص عمل للشباب في قطاعي النفط والغاز وبناء قدرات المؤسسات الحكومية للاستفادة من الخبرات.